

قضية

لم يُقفل سوق السمك المركزي في منطقة الكرنيتينا، امس. محافظ مدينة بيروت زياد شبيب، امهك نقابة بائعي الاسماك يومين (حتى نهار الاثنين) لإيجاد بديل للسوق، إلى حين الانتهاء من أعمال التاهيك المطلوبة ستستغرق وقتاً، والنقابة رأت أنّ المهلة المعطاة لها «تعجيزية»، ولا تكفي لتصريف البضائع الموجودة في السوق حالياً.

إقفال سوق السمك: مهلة حتى الاثنين لإيجاد



غزال: «لا يمكن التعامل مع السوق على أنه مجرد مسمكة» (هيلم الموسوي)

هديك فرفور

أكثر من ست ساعات أمضتها القوى الأمنية في الساحة الخارجية لسوق السمك المركزي في منطقة الكرنيتينا، انتظر العناصر المرابطون «الأوامر» للتراجع عن تنفيذ قرار الإقفال المتخذ من قبل المحافظ، وذلك تفاعلياً للاستجابة مع بائعي الأسماك والعاملين في السوق، الذين تأهبوا لمواجهة قرار الإقفال، الذي يهدد أرزاقهم. وساطت عدة طلبها القيمين على السوق من جهات سياسية وجزبية. بدأ الضغط على شبيب لحثه على التراجع عن قرار الإقفال. قاوم ساعات طويلة. لم يجتمع شبيب مع النقابة صباحاً، كما كان مقرراً. كذلك «غاب عن السمع» حتى الساعة الرابعة عصراً، ليتبين أنّ وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق، تدخل شخصياً، ودعا إلى لقاء في مكتبه، واقنعه بالتفاوض، ثم طلب لقاء ممثلين عن نقابة الأسماك، لتتطرق جولة المفاوضات.

قال رئيس النقابة، عبدالله غزال، إن المحافظ أصر على فكرة إيجاد بديل للسوق إلى حين الانتهاء من أعمال التأهيل المطلوبة للسوق الحالي. ولغت غزال إلى «المواصفات التعجيزية» التي طلبها المحافظ، فهو «شمار إلى عمليات تأهيل وتبليط بالمواصفات التي تجرى في تأهيل مسلخ بيروت». إلا أن هذا الأمر يتطلب وقتاً، وهو أمر تعجز النقابة عن القيام به، حسب ما يقول غزال. المحافظ دعا النقابة للضغط على الإدارة من أجل تحل هذه النفقات، إلا أن «مشكلة النقابة لا تكمن فقط في مسألة النفقات، فالوقت الذي ستستغرقه هذه الأعمال من شأنه أن يعرقل مصالح الباعة والتجار».

رأى غزال أن «المحافظ لا يمكنه أن يتعامل مع السوق المركزي على أنه مجرد مسمكة»، لافتاً إلى وجود أكثر من 30 طناً من السمك، فضلاً عن «العقود المبرمة مع تجار سمك مستورد من الخارج (...)» هذه العقود تلزم بعض الباعة باخذ جميع الكميات من التجار، وبالتالي إن إغلاق السوق من دون

بديل يكبدنا خسائر كبيرة». قرار إقفال السوق لم يقترب من وجود بديل، ولا سيما أنه يشكل سوقاً رئيسية لتصريف كميات كبيرة من الأسماك الطازجة والمستوردة إضافة، ويُعدّ مصدراً رئيسياً لمعظم المطاعم والمسامك «جنوباً وشمالاً»، وفق ما تؤكد النقابة.

لم تنته المفاوضات إلى نتيجة حاسمة. أصر المحافظ شبيب على تنفيذ قرار الإقفال، إلا أنه وافق على إسهال النقابة حتى الاثنين المقبل لتوفير البديل لهذا السوق، و«طرح أفكار عن كيفية تدبرهم أمورهم». نقل غزال عن شبيب قوله إن مشكلته ليست مع جودة الأسماك ونوعيتها، «بل مع المكان الذي تعرض فيه هذه الأسماك». اقترحت النقابة السماح بفتح السوق من الساعة الثانية صباحاً حتى السادسة صباحاً لتصريف البضاعة المستوردة فقط، إلا أن شبيب رفض هذه الفكرة.

يشير مدير السوق ياسر ذبيان، إلى أن قرار الإقفال ليس من صلاحية المحافظ، لأن السوق «مؤسسة عامة تابعة لرئاسة مجلس الوزراء، وبالتالي يجب على شبيب مراسلة رئاسة مجلس الوزراء وتسليمها التقرير الطبي الذي استند إليه، ومجلس الوزراء هو من يتخذ القرار». يضيف ذبيان: «فليسلمنا التقرير ونحن على استعداد لتطبيق التوصيات بحذافيرها، لكنه لا يستطيع أن يتصرف بأرزاق الناس على هذا النحو».

يذكر ذبيان أنه بتاريخ 2015/1/31 شكّلت لجنة استشارية من 3 مراقبين صحيين من وزارة الصحة ومراقب عادي مكلف من مؤسسة السوق، ومنذ شهرين جُددت طاوولات العرض وجرت تحسينات كبيرة بنسبة 70%. ولغت ذبيان إلى أن الإدارة كانت قد طلبت مراقباً صحياً من البلدية، إلا أنها لم تلق تجاوباً. إلا أن شبيب راسل فعلاً المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء، لكن الكتاب الذي أرسله يعود تاريخه إلى 5 شباط 2015 (أي في اليوم نفسه من إعلانه قرار الإقفال). يشير الكتاب إلى أنه بتاريخ 2015/1/17 كشف

العاملين في داخل السوق»، وهم «لا يستوفون الشروط الصحية خلال العمل (عدم ارتداء البرنس وقبعات الراس...)»، كذلك مجاري تصريف

المراقبون الصحيون التابعون لمصلحة الصحة العامة في بلدية بيروت على سوق السمك. وجاء في التقرير: بالنسبة إلى داخل سوق السمك، إن مبنى السوق غير صالح لبيع الأسماك وعرضها، انطلاقاً من أن «السوق غير مبلط والسقف من نوع الأترنيت، وهو مثقوب والشبابيك معظمها مكسورة، ما يسبب دخول حشرات وقوارض»، فضلاً عن أن «طاوولات عرض السمك غير صالحة»، و«البرادات معظمها فيها صدأ، ولا يوجد جدول لمراقبة حرارة البرادات»، و«لا توجد بطاقات صحية للموظفين

المياه «غير مغطاة ومفتوحة»، إضافة إلى «وجود قوارض وذباب، ما يعرض الأسماك للتلوث ونقل الأمراض». وبلغت الكتاب بالنسبة إلى خارج السوق أنه «توجد روائح كريهة، منها ما يصدر عن الشركة التي تعالج الذبائح، إضافة إلى «الغبغار الناتجة من شركة الباطون»، وغيرها...

تجدر الإشارة إلى أن شبيب أصدر في اليوم نفسه لقرار إقفال سوق السمك المركزي، قراراً يطلب فيه من شركة «سيدي انفير ومنثال»، وهي الشركة الملتزمة معالجة البقايا والذبائح المترتبة عن مسلخ

أكثر من 30 طناً من الأسماك يصعب تصريفها خلال يومين فقط

متابعة

الجامعة اللبنانية: احتواء مؤقت للأزمة

حسين مهدي

تراجع رئيس الجامعة اللبنانية عدنان السيد حسين عن قراره تعيين أنطوان طنوس مديراً لفرع كلية إدارة الأعمال في الشمال، جاء من باب «متصاص حركة الاحتجاج. احتواء المشكلة تمهيداً لحلها، وتجنّب الجامعة السهام التي تصوب عليها»، وفق ما يقول مدير مكتب العلاقات العامة والإعلام في الجامعة غازي مراد. هدأت الأمور شمالاً، وعاودت كلية إدارة الأعمال في طرابلس نشاطها

الأكاديمي كالمعتاد. أما نشاطها الإداري، فتسلمه مجلس الفرع بغياب المدير في الفترة الحالية. المجال متروك لتسوية جديدة على تعيين مدير جديد، خاصة أن التعيينات لم تنته بعد في جميع فروع كليات الجامعة. يبذل حالياً رئيس الجامعة جهده، عبر اللقاءات والمفاوضات، لإيجاد صيغة حل ترضي جميع الأطراف السياسية. وأفادت مصادر مقربة من رئاسة الجامعة، أن السيد حسين يحاول أن ينضّب طنوس في موقع إداري آخر، أرضاءً لتيار المردة، الذي ضغط في السابق لتعيين

طنوس مديراً في إدارة الأعمال. طرابلس. في السياق نفسه، رأى رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي، أن الاعتراض في طرابلس «ليس على شخص المدير المعين لكلية إدارة الأعمال، ولا على انتمائه إلى الطائفة المسيحية الكريمة، بل على سياسة الصيف والشتاء التي اعتمدها المعنيون، والحل يكون في نهج واحد في التعاطي، يرتكز على عنصري الكفاءة والتوازن الوطني على صعيد كل لبنان، وليس طرابلس والشمال فحسب».

قد صرح أخيراً أن «عدد المشاكل والشكاوى، الذي يصلنا من بعض عمداء الجامعة حول كيفية التعاطي مع القرارات الأساسية ضمن مجلس الجامعة، ينذر بضرورة معالجة هذا الوضع بأسرع وقت ممكن. فهذه المؤسسة عملنا بكل قوانا لانتخاب مجلس عمداء بالأصالة، كي يتولى مهامه الوطنية والأكاديمية في إدارتها بعيداً من التجاذبات القويّة والطائفية». ردّ رئيس الجامعة، عبر بيان «توضيحي»، صدر باسم أمانة سر مجلس الجامعة اللبنانية، جاء فيه «أن الجامعة اللبنانية تتمتع

باستقلال إداري ومالي وأكاديمي، وهي تدير شؤونها بنفسها من خلال رئيس ومجلس سندا للمادة 9 من قانون تنظيمها، وتصدر قراراتها بعد دراستها بعيداً عن أية تأثيرات أو إيهاعات». وأضاف «إن مجلس الجامعة ينكبّ على دراسة الأمور المحالة إليه، وفق جدول الأعمال، ويقوم بدراستها ويتداول فيها، وليس صحيحاً ما يشاع عن أن خلافاً يحكم العلاقة بين أعضاء مجلس الجامعة، وأن لا تفاهم أو توافق على مقرراته، فالعكس هو الصحيح».